

التحديات الامنية اللاتماثلية في العراق بعد عام 2010 واسلوب مواجهة هذه التهديدات Non- strategic security Threats in Iraq after 2010 and how to confront these threats

أ.د. إبراهيم حربي إبراهيم

Pro. Dr

كلية البوليتكنك الهندسية / بغداد - الجامعة التقنية الوسطى

Ibraheemharbi@yahoo.com

م.م. علي شلال علوان

Assistant Lecturer Ali Shallal Alwan

ali.shalal@mtu.edu.iq

تاريخ التعديل : 2025/12/22

تاريخ النشر : 2026/10/25

تاريخ تقديم البحث : 2025/12/08

تاريخ قبول النشر : 2026/04/07

المستخلص

تشكل التهديدات الامنية اللاتماثلية في العراق، تحديا وتهديدا بالغ الخطورة على الامن الوطني العراقي، وعلى معظم الحكومات في دول العالم، ومن ابرز تلك الجرائم هي جرائم الارهاب و الفساد والمخدرات وجرائم الاتجار بالبشر وغسيل الأموال وتهجير الكفاءات ، إذ لابد من وضع استراتيجية تعمل على مواجهة هذه التهديدات التي تضعف من قوة الدولة و تهدد مؤسساتها، تمثل التهديدات الامنية اللاتماثلية تهديداً اجتماعياً واقتصادياً وامنياً ، كونها أنشطة غير شرعية ، فلم تضع الحكومة العراقية بعد عام 2010 أي معالجات حقيقية تسهم في مكافحة هذه التهديدات ، ولم تكن موفقة في إيجاد حلول نهائية علاجية لتلك التهديدات والتحديات وذلك لأسباب سياسية واقتصادية ودولية ، بالإضافة الى ضعف التشريعات القانونية ، وارتباط شبكات الجريمة المنظمة بجهات متنفذة منها محلية وكذلك اقليمية ودولية، ممن انعكس سلباً على الامن والاستقرار الداخلي للدولة العراقية، وأن البيئة العراقية اصبحت بيئة خصبة بسبب تفشي تلك الجرائم الدخيلة على المجتمع العراقي.

الكلمات المفتاحية: التهديدات ، اللاتماثلية ،العراق، العراقية ، معالجات، جرائم.

Abstract

Asymmetric security threats in Iraq represent a serious and high-risk challenge to Iraqi national security and to most governments worldwide. Developing an effective strategy to confront these threats has become essential, The most prominent of these crimes include terrorism, corruption, drug trafficking, human trafficking, money laundering, and the forced migration of skilled professionals. as they weaken state power and endanger its institutions. These asymmetric threats pose social, economic, and security risks due to their unlawful nature. Since 2010, the Iraqi government has not implemented substantial or effective measures to counter these threats, nor has it succeeded in formulating comprehensive and sustainable solutions. This failure is attributed to political, economic, and international factors, in addition to weak legal frameworks and the involvement of organized crime networks with influential actors at the local, regional, and international levels. Consequently, these dynamics have negatively impacted Iraq's internal security and stability. Moreover, the Iraqi

Key words: threats, asymmetrical, Iraq, Iraqi, responses, crimes.

المقدمة :

إن " التهديدات الامنية اللاتماثلية " ليست وليدة اليوم بل انها قديمة ضاربة في قدمها، اذ تحتل الموقع الأبرز في الأجندة السياسية العالمية والتي ظهرت مع ظهور الكثير من مشاكل وتحديات العصر الحديث ، بعد أن اتضحت صلتها الوثيقة بتمويل " الفساد والإرهاب الدولي وغسيل الأموال وتجارة المخدرات والسلاح وجرائم الاتجار بالبشر والجرائم الالكترونية وغيرها من تحديات ، وما لها من عظيم الأثر وبشكل سلبي على كل مقومات حياة المجتمع وبما يسبب هدرًا للأموال والطاقات فضلاً عن عرقلة

مسألة تقديم الخدمات وهو ما يلقي بظلاله على اعتراض عملية التنمية والتقدم والازدهار وعلى مختلف الاصعدة للدولة العراقية. وكذلك في دول العالم الثالث التي تعد بيئة حاضنة لعصابات الجريمة المنظمة . ومن سماتها الرئيسية أن مصدرها عابرة للحدود وأن التعامل معها يتسم في معظم الأحيان تعاملًا متعدد الأطراف مثل، الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة والإرهاب وأمن المعلومات وصراعات الموارد وغيرها .

اشكالية البحث :

على الرغم من جميع محاولات الحكومة العراقية لمكافحة التهديدات الأمنية اللاتماثلية في العراق إلا أنها مستمرة ولا تتوقف . وتتفرع من خلال هذه الاشكالية تساؤلات عديدة :

- ما هي الطرق والوسائل المتبعة لمكافحة التهديدات الأمنية اللاتماثلية؟
- ما هي جوانب القصور في مكافحة التهديدات الأمنية اللاتماثلية التي اتبعتها الحكومة ؟
- ما هي التوصيات المقترحة لمعالجة التهديدات الأمنية اللاتماثلية؟

أهمية البحث :

يستمد البحث أهميته العلمية وقيمه الحقيقية والواقعية من أهمية الدراسات الاستراتيجية و الأمنية في مجال العلاقات الدولية والسياسات العامة ، فهو يحاول إيصال فكرة أن الأمن يمثل "قيمة ثابتة" وركيزة اساسية في الحياة الإنسانية، مما ينبغي المحافظة عليه وذلك من خلال التعرف على اسباب المهددات الأمنية وربطها بالتغيرات والتطورات الحاصلة في البيئة الأمنية المحيطة ، ومن ثم إبراز أهم مظاهرها وأشكالها، والتحديات التي تطرحها. وبذل كل الجهود لمكافحتها، من خلال دعم الاجهزة الامنية التي تهتم بمكافحة تلك الظاهرة التي تؤدي لحدوث الكثير من الجرائم والسلوكيات المنحرفة والدخيلة على المجتمع العراقي لذلك يستوجب احتواءها والعمل على عدم تفاقمها لكي يتم وضع المعالجات الحقيقية التي تسهم في تحقق الاستقرار الامني ، لاسيما أننا اليوم نعيش في بيئة أمنية غير مستقرة تحكمها حالة "عدم اليقين" وفي ضوء ذلك فان هذه الدراسة تكشف لنا عن نتائج وتوصيات مهمة تتضمن مجموعة من الحقائق والمعلومات التي تسهم في إمكانية وضع ظاهرة الجريمة الدولية المنظمة تحت السيطرة، بحيث يمكن مواجهتها بفاعلية.

هدف البحث :

محاولة الوصول إلى إطار معرفي يتضمن أسلوب المواجهة والسياسات الاستراتيجية التي يمكن من خلالها تفسير التهديدات الأمنية اللاتماثلية والحد منها من خلال :

1. التعرف على اثار التهديدات الأمنية اللاتماثلية في العراق لما لها من آثار سلبية على مستوى استقرار الامن الامني للبلد.
2. توجيه النظر للباحثين لايجاد طرق تؤدي للقضاء على التهديدات الأمنية اللاتماثلية في العراق.
3. مساعدة الجهات الامنية والمساهمة الفعالة في الحد من التهديدات الأمنية اللاتماثلية من خلال القضاء على ظاهرة الإرهاب الدولي وغسيل الاموال وتجارة المخدرات والسلاح وجرائم الاتجار بالبشر والجرائم الالكترونية وغيرها وبذل الجهود اللازمة لصناع القرار السياسي للحد من التهديدات الأمنية اللاتماثلية.
4. الوصول الى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات التي يمكن ان تكون مفيدة للمهتمين بهذا بالموضوع.

فرضية البحث :

تعد التهديدات الأمنية اللاتماثلية من ابشع الجرائم والتي لها آثار سلبية على وجود المجتمع العراقي وبنية الدولة والتي تهدد الامن الوطني وسلامة امن البلد من خلال ارتباطها بأنشطة غير مشروعة وتعاملات خارج حدود القانون.

الاطار المنهجي للبحث :

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يهدف إلى الكشف عن السمات الجوهرية للظاهرة موضوع البحث، من خلال تقديم عرض منهجي دقيق لها، وتحليل البيانات والمعلومات المرتبطة بها بصورة موضوعية وشاملة وذلك باستخدام أدوات وتقنيات علمية رصينة ذات علاقة بموضوع الدراسة ، حيث سيتم تناولها من خلال ثلاث مطالب الاول: مدخل تاريخ ومفهوم التهديدات الأمنية اللاتماثلية ، والثاني: اسباب انتشار التهديدات الأمنية اللاتماثلية ، والثالث: الوسائل والحلول لمكافحة التهديدات الأمنية اللاتماثلية ، ومن ثمة الاستنتاجات والتوصيات.

المطلب الاول :الإطار المفاهيمي والنظري

أولاً : مفهوم التهديد الأمني:

يُعدُّ مفهوم "التهديدات الأمنية" ، من أكثر المفاهيم ارتباطاً بالأمن، ودوما السؤال عن الأمن يتبعه السؤال عن التهديدات؛ لأن بينهما علاقة تفاعلية (تأثير وتأثر)، وأي محاولة تفسيرية للأمن تستوجب الحديث عن التهديدات من حيث طبيعتها ومصادرها. وقد صاغت القواميس الأجنبية مجموعة من المعاني والمضامين لمفهوم التهديدات الأمنية ؛ أبرزها أن: "التهديد هو التعبير بشكل ما عن النية بالإيذاء أو التدمير أو المعاقبة أو هو مؤشر على وجود خطورة ، أو شر أو ضرر. أو هو من المحتمل أن يقع شيء سيئ للغاية ، ممكن تكون له عواقب جسيمة أو مُخيبة للأمال. وأخيراً؛ يمكن القول إن التهديد هو نية معلنة لإحداث إصابات أو أضرار، أو أعمال عدائية أخرى على شخص ما (1).

وفي سياق ربط مفهوم أمن الحكومة وما تمتلك من قوة عسكرية فقد أشار «بوزان» إلى أن الاضطرابات الامنية يعبر عنها: التهديدات الذي تتعرض له مؤسسات الدولة عبر استخدام دولة أخرى للصراع الأيديولوجي أو لمواردها المادية، وقد يصل هذا التهديد إلى حد إعلان الحرب (2).

ثانياً: تعريف التهديد الأمني

تُشتق كلمة "تهديد" في اللغة من الجذر "هَدَد"، ويُراد بها السعي لإلحاق الأذى أو الضرر بشيء أو بشخص بهدف زعزعة الأمن أو الإخلال به، ويُستخدم مصطلح التهديد للتعبير عن وجود نية مُسبقة لإيذاء أو معاقبة طرف ما من خلال سلوك عدائي موجّه نحوه ، ووفقاً لما يورده قاموس أكسفورد ، فإن التهديد يتمثل في قيام شخص أو عامل ما بإحداث ضرر قد يمس حياة الآخرين، ومن أمثلته: أن يشكل التلوث خطراً يهدد حياة البشر والحيوانات (3).

من حيث الدلالة المفهومية، تُعدّ كلمة "التهديد" بمفهومها الحديث مصطلحاً مستجداً نسبياً في المجال الأكاديمي فالتحديات التي كانت تواجه الدول historically كانت تُدرج غالباً ضمن الإطار العسكري الضيق ذي المنشأ الخارجي. غير أنّ تعقّد الظاهرة الأمنية نتيجة التحولات البنوية والقيمية في النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة أدى إلى توسيع نطاق التهديدات، بحيث لم تُعدّ مقتصرة على الجانب العسكري، بل شملت الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، وأصبحت تنشأ من الداخل كما من الخارج ، وقد ترتب على ذلك تعدّد مستويات التهديد (فردية، محلي، إقليمي، دولي)، وظهور مفهوم نظري جديد للتهديد يتميز بالطابع المركّب وتداخل المجالات وتعدد الأطراف الفاعلة.

ويرى تيري ديبيل Tery L. Debel أنّ التهديد هو سلوك نشط وفعال تمارسه دولة ما للتأثير في سلوك دولة أخرى ، ويشترط لنجاحه توافر مجموعة من العوامل أبرزها: المصادقية، الجدية، وتناسب القدرات مع طبيعة التهديد. كما يحدد ديبيل ثلاث سمات أساسية للتهديد درجة الخطورة احتمالية التحقق وتوقيت حدوثه (4).

(1) خالد كاظم أبو دوح، التهديدات الأمنية . أوراق السياسات الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية . مركز البحوث الأمنية . جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2022، ص 1.

(2) نفس المصدر ، نفس الصفحة.

(3) جارش عادل ، مقارنة معرفية حول التهديدات الامنية الجديدة "، المركز الديمقراطي العربي ، مجلة العلوم السياسية والقانون ، 2017، ص 6.

(4) نفس المصدر ، نفس الصفحة.

ثالثاً : التعريف اللغوي والاصطلاحي لمفهوم الأمن:

يُستخدم مفهوم الأمن في اللغة بوصفه نقيضاً للخوف، ويُشتق من الفعل الثلاثي أمن الذي يدل على تحقق الطمأنينة وزوال التهديد. ويذكر ابن منظور أنَّ الفعل أمن يعني «اطمأنَّ»، ويقال «أمنْتُ غيري» أي أزلتُ خوفه، في حين يأتي الأمن ضد الخوف، والأمانة ضد الخيانة، أما الإيمان فيرد ضد الكفر، ويُستعمل بمعنى التصديق ونقيضه التكذيب، فيقال: «أمن به قوم وكذب به آخرون».

وقد وردت دلالة الأمن في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿فليعبدوا ربَّ هذا البيت الذي أطعمهم من جوعٍ وآمنهم من خوفٍ﴾ مبيئاً اقتران الأمن بالاستقرار وإشباع الحاجات الأساسية للإنسان⁽⁵⁾

تتفق غالبية الأدبيات التي تناولت مفهوم الأمن على أنَّ جوهره يتمثل في تحقيق حالة تنتفي فيها مشاعر الخوف، ويحل محلها إحساس بالطمأنينة والأمان على المستويين النفسي والجسدي. ويُعدّ الأمان قيمة إنسانية عامة لا ترتبط بطبقة اجتماعية دون غيرها ولا بمستوى اقتصادي معين؛ فالحاجة إلى الشعور بالأمان مشتركة بين الفقير والغني، وإن اختلفت مستويات تحققها بينهم. وبسبب صعوبة بلوغ حالة أمن مطلقة، يُنظر إلى الأمن في الفكر المعاصر بوصفه مفهوماً نسبياً يرتبط بمدى القدرة على تهيئة أفضل الظروف الممكنة لتعزيزه وتحقيق متطلباته⁽⁶⁾.

رابعاً : مفهوم التحديات الأمنية اللاتماثلية غير التقليدية :

إن اتساع مفهوم الأمن في الأدبيات المعاصرة يعود إلى بروز أنماط جديدة من المخاطر والتهديدات على الساحة الدولية، تجاوزت الإطار العسكري التقليدي، وانتقلت بالمفهوم من التهديد المباشر المعروف إلى أنماط غير تقليدية تتسم بالغموض وعدم وضوح المصدر. وتُعرف هذه الفئة من التهديدات بالتهديدات اللاتماثلية أو غير المتكافئة ، لأنها تشمل فاعلين لا يتمتعون بقدر تماثل من القوة أو الإمكانيات، وقد لا يكونون دولاً أصلاً.

ويقوم هذا النوع من التهديد على صعوبة تحديد العدو أو معرفة طبيعته بشكل دقيق، كما أنه غالباً ما ينشأ بين أطراف غير متساوية في القدرات. وتشمل التهديدات اللاتماثلية اليوم طيفاً واسعاً من المخاطر مثل: الجريمة الاقتصادية، الاتجار غير المشروع بالأسلحة، الإرهاب العابر للحدود، الجريمة المنظمة، والنزاعات الداخلية وما يرتبط بها من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وعمليات الإبادة الجماعية، وهي ظواهر تتفاقم عادة في البيئات الهشة أو داخل ما يعرف بالدول الفاشلة⁽⁷⁾.

• اللاتماثل لغة

إنَّ لفظ التماثل مشتق من الجذر الثلاثي مَثَّلَ الذي يدل على المساواة والتشابه، ويقال: هذا مثله أو مثله، كما تُستخدم ألفاظ أخرى مترادفة مثل شَبَّهَ وشَبَّهه⁽³⁾. أما كلمة المَثَل فهي ما يُستشهد به من الأمثال، وتُستخدم أيضاً للدلالة على صفة الشيء أو حاله.

ويورد منجد الطلاب أن فعل تَمَثَّلَ يعني تشابه الشئين، وأن المَثَل هو النظير والشبيه، وتأتي صيغة المماثل جمعاً لكلمة أمثال، ويمكن استعماله للمذكر والمؤنث والمثنى والجمع، فيقال: هو مثله، وهي مثله، وهما مثله، وهم مثله، وهن مثله، ويُستخدم لفظ المثل للدلالة على المشابهة أو النظير.

أما في لسان العرب ، فيعرّف المَثَل بأنه الشَّبه ، ويذكر أنَّ ألفاظ مَثَل ومَثَل وشَبَّه وشَبَّه تأتي بمعنى واحد. ويضيف ابن بري أنَّ المماثلة لا تتحقق إلا بين المتقنين في الصفات، فنقول: نحوه كمنه، وفقهه كفقعه، ولونه كلونه، وطعمه كطعمه*. أما قولنا: *هو مثله* مطلقاً، فيُراد به أنه يقوم مقامه أو يسدّ مسدّه⁽⁴⁾.

(5) سورة قريش، الأيتان 3-4.

(6) منذر سليمان، نحوه إعادة صياغة مفهوم الامن القومي العربي ومركزاته، نشرة كنعان (فلسطين) السنة الثامنة، العدد 1544 ، ايار، 2008 ، ص 30.

(7) نورا علي إبراهيم معروف وآخرون، التهديدات الأمنية اللاتماثلية وانعكاساتها على دول مجموعة الخمس G5 بالساحل الأفريقي كلية الدراسات الافريقية العليا، جامعة القاهرة مجلة الدراسات الافريقية . مجلد 45، العدد 4، جزء 1، 2023 ص 5.

وقد يعرف التماثل : بأنه توقع أن تتكرر بعض الحوادث كما هي من وقت لآخر، وهو تقديم تشبيه أو مجاز يقرب من تماثله الشيء الذي يراد وصفه وتشخيصه (8).

وفي المعاجم العسكرية وردت كلمة اللاتماثل للدلالة على الحروب اللامتماثلة حيث يعرف اللاتماثل على أن اللجوء إلى وسيلة أو أداة مناور لا متماثلة في معالجة حالة قتالية محددة (9).

وفي قاموس (أكسفورد) اللاتماثل هو الشيء الذي يمتلك جانبين أو جزئين غير متشابهين أو غير متماثلين في الشكل والحجم مثلا عندما يقال معظم وجوه الناس غير متماثلة. وفي الجانب التكنولوجي: يعني عدم التكافؤ أو التساوي في جانب معين (10). في حين وردت كلمة اللاتماثل في طبعة أخرى لأكسفورد التي تعني غير متشابهة أو مختلف (11).

تتصف التهديدات اللاتماثلية بعدد من السمات الجوهرية، من أبرزها (12):

1. أنها ليست ذات طابع عسكري مباشر، وقد برزت بشكل ملحوظ في مرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة مع تحول طبيعة المخاطر في النظام الدولي.
2. أن مصدرها في الغالب فواعل لا تنتمي إلى الدولة، كالأقاليم والجماعات الاجتماعية والأفراد، مما يجعلها منفصلة من أدوات الضبط التقليدية.
3. أن تأثيرها يمتد ليشمل كافة الفواعل الأمنية سواء كانت دولاً أو مجتمعات أو أفراداً، نظراً لطبيعتها العابرة للحدود.
4. أنها غالباً ما تبدأ في صورة مخاطر محتملة قبل أن تتطور إلى تهديدات فعلية، وهو ما يجعل من الصعب ضبطها أو قياسها وفق المعايير الكمية التقليدية.

المطلب الثاني : واقع التهديدات الأمنية اللاتماثلية في العراق:

انتشرت التهديدات الأمنية اللاتماثلية في العراق وأثرت في استقراره وتعزيز أمنه ومن ضمنها الارهاب والذي اعتبر العراق حسب مؤشر الارهاب العالمي **Global Terroism Index** لعام 2021 الصادر من معهد العلوم الاقتصادية والسلم السويدي **IEP** أكثر الدول المتضررة امنياً مع وجود حواضن لانتشار الارهاب منها عدم ضبط الحدود مع دول الجوار الاقليمي وانتقال الجماعات الارهابية منها الى العراق لزعة استقرار أمن البلد لاسيما إن العراق يفتقر للعمق الاستراتيجي والجغرافي وكثرة الدول المجاورة له سبب في الدخول في التنافس والصراعات والحروب وزيادة التهديدات اللاتماثلية في أمنه الداخلي ، ويمكن تحديد هذه المهددات اللاتماثلية وفق الآتي (13) :

1. التهديدات الإرهابية :

يُعدّ البعد الأمني ركيزة أساسية لأي عملية تنموية، وعاملاً حاسماً في تحقيق الاستقرار داخل المجتمع واستمرارية بنائه. ومن أبرز الانعكاسات الأمنية لظاهرة الإرهاب نشر مشاعر الخوف والهلع بين الناس، وزعزعة الطمأنينة العامة (1)، وارتفاع مستويات الجريمة، فضلاً عن استهداف المرافق الحيوية والاعتداء على الكوادر والرموز المجتمعية عبر خلايا سرية تعمل داخل الدولة بهدف تقويض الثقة بالأجهزة الأمنية.

(8) حسن شحاتة و زينب النجار، معجم المصطلحات التربوية والنفسية، مراجعة : حامد عمار، ط1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة ، 2003 ، ص 154 .

(9) عبد الوهاب القصاب ، الحرب اللامتماثلة ، نمط متجدد من أنماط الحروب نظرة في أدراك الولايات المتحدة للحرب اللامتماثلة، ورقة قدمت إلى المؤتمر السابع لمركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، بغداد، 2002 ، ص 2.

(10) oxford advanced learner's dictionary, university press, 2005, p.81.

(11) جويس هوكنز ، قاموس أكسفورد ، بلا طبعة ، أكاديميا للنشر والطباعة ، بيروت ، 2000 ، ص 537.

(12) بهلول تقي الدين. التهديدات الأمنية اللاتماثلية من الفواعل المسلحة من غير الدول إلى حالة الدولة الفاشلة، الجزائر ، جامعة باتنة 1 ، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، السنة التاسعة ، المجلد 9 ، العدد 1، بيروت ، 2024 ، ص 327.

(1) ربا صاحب عبد و صلاح مهدي هادي الشمري ، ديناميكية الامن المخاطر والتهديدات التي تواجه الامن الوطني العراقي بعد العام 2010 ، معهد العلمين للدراسات العليا ، النجف الاشرف ، مجلة المعهد ، 2024 ، ص 628 .

وقد تحوّل العراق، خلال السنوات الماضية، إلى ساحة مفتوحة للأعمال الإرهابية وعمليات القتل والتخريب⁽²⁾، وهي أعمال تنوّعت تسمياتها بين "إرهاب" و"مقاومة" و"اعتداء" تبعاً للمنظور الأيديولوجي لكل طرف. وأسهمت هذه الظروف في انهيار مؤسسات الدولة، ودفعت الجماعات المتطرفة إلى تبني أساليب عنيفة وقاسية للغاية لتحقيق أهدافها.

ويصنّف العراق اليوم من أكثر الدول المتضررة من الإرهاب، إذ سجّل 833 هجوماً إرهابياً خلال عام 2021 وفق تقرير مؤشر الإرهاب العالمي (Global Terrorism Index) الصادر عن معهد الاقتصاد والسلام (IEP)، محتلاً المرتبة الثامنة عالمياً بدرجة 5.7. ويمثل هذا المؤشر دلالة خطيرة على مستوى التهديد الموجه للأمن الوطني، انعكاساته المباشرة على الاستقرار والتنمية والسلام⁽³⁾.

ولا يزال تنظيم داعش يشكّل تهديداً جوهرياً للأمن القومي العراقي، إذ يُتوقّع رغم الضربات التي يتعرض لها أن يعمد إلى تطوير أساليبه وتغيير تكتيكاته، انسجماً مع ما هو معروف عن التنظيمات الإرهابية من قدرة مستمرة على إعادة تجديد استراتيجياتها وتكييفها مع المتغيرات الأمنية والسياسية⁽¹⁴⁾.

وتعد العمليات الارهابية من أخطر الظواهر التي تهدد الأمن الوطني العراقي فضلاً عن تهديدها المباشر للمكتسبات الحضارية و الإنسانية من خلال القتل والتدمير، مما ينعكس ذلك بشكل سلبي على الاقتصاد الوطني والذي لهو تأثير مباشر على مشاريع التنمية الاقتصادية في العراق⁽¹⁵⁾، ومن الجدول رقم (1) يبين عدد ضحايا العراقيين للمدة ما بين (2014 - 2017) حيث شهدت المدة التي سيطر بها (داعش) على الاراضي العراقية بارتفاع كبير في عدد الضحايا من العراقيين والذي يقدر عددهم حوالي أكثر من 67.000 الف شخص، وكما موضحة في الجدول.

الجدول رقم (1) يبين عدد ضحايا العراقيين للمدة ما بين (2014 - 2017)

ت	السنة	عدد الضحايا
1	2014	20.218
2	2015	17.578
3	2016	16.393
4	2017	13.183

المصدر: سيف سعد جاسم، السياسات الأمنية في العراق بعد عام 2014، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية / فرع النظم السياسية، 2022، ص 114.

2. التهديدات الامنية والتهجير القسري:

شهد العراق خلال السنوات الأخيرة تصاعداً غير مسبوق في المشكلات الاجتماعية، من أبرزها حالات التهجير القسري** التي طالت عدداً كبيراً من المناطق. فقد وصل عدد النازحين والمهجرين عقب الاحتلال الأميركي إلى ما يُقدّر بنحو سبعة ملايين شخص، الأمر الذي أسهم في إحداث تغيرات ديموغرافية واسعة، وترجع في احترام القانون، وازدياد معدلات الجريمة المنظمة التي باتت تمثل تهديداً لا يقل خطورة على الأمن الوطني عن العمليات الإرهابية نفسها.

وقد عبّر رئيس الوزراء الأسبق حيدر العبادي عن هذا الواقع بقوله إنّ (الجريمة المنظمة من خطف وسرقة وسلب مسلح تمثل خطورة موازية لخطر الإرهاب، مما يستدعي تضافر الجهود لمواجهتها والقضاء عليها)⁽¹⁶⁾.

⁽¹⁴⁾ ربا صاحب عبد و صلاح مهدي هادي الشمري، ديناميكية الامن المخاطر والتهديدات التي تواجه الامن الوطني العراقي بعد العام 2010، مصدر سبق ذكره، ص 628.

⁽¹⁵⁾ محمد مجيد حسين، التحديات وآليات تعزيز الامن الوطني العراقي:، مجلة الدراسات المستدامة. العراق، بغداد، الجمعية العلمية للدراسات التربوية المستدامة، السنة 6، المجلد 6، العدد 3، ملحق 1، 2024، ص 3939،

⁽¹⁶⁾ - الجزيرة مباشر العبادي: الحشد الشعبي هيئة رسمية تتبع القوات المسلحة نشر بتاريخ، بتاريخ 23 / 6 / 2015 شوهدة بتاريخ، 2024 / 8 / 20

<https://www.ajmubasher.net/news/miscellaneous>

بالإضافة الى هجرة العقول العلمية الكفؤة بسبب قلة الامن وانتشار الجريمة وازياد المظاهر الطائفية ، اذ تعرض اعداد كبيرة من اساتذة الجامعات والاطباء الى القتل، مما ادى الى هجرة اعداد هائلة منهم الى خارج البلاد حفاظا على أرواحهم، وهذا ما أثر سلبا على عمل المؤسسات الاكاديمية والصحية بشكل خاص ، كما فاقم من الآثار الاجتماعية والاقتصادية السلبية التي انعكست على المجتمع بأسره ⁽¹⁷⁾ فالموارد البشرية هي اساس ثروة الامم وليس فقط الموارد المالية والطبيعية فكيف يمكن الاستفادة من الموارد الطبيعية دون وجود ايدي عاملة ماهرة تجيد توظيف هذه الموارد ⁽¹⁸⁾ . ومن الجدير بالذكر عندما تنتشر افة المحسوبية في مؤسسات النظام السياسي ويتم تفضيل من لا يمتلك المهارات والغير كفوء بل وحتى من لم يكمل تعليمه على اصحاب الشهادات والعقول الراجحة والمهارات هذا مما دفع الكثير منهم للهجرة الى البلدان الاخرى بحثا " عن الامان والاستقرار ⁽¹⁹⁾ وكذلك بحثاً عن من يقدر هذه العقول وبالنتيجة الاستفادة والافادة، فهو لم يجد من يأخذ بأطروحاته وافكاره فيقرر مرغماً اللجوء الى بلدان اخرى، وفي نفس الوقت كانت هناك حاجة ماسة إلى جميع الكفاءات للمساهمة في البناء والتقدم في مختلف المجالات ، لهذه الكفاءات العلمية في البلد ⁽²⁰⁾.

الجدول (2) تقديرات اعداد المهاجرين العراقيين من ذوي التعليم العالي

السنة	عدد المهاجرين	عدد المهاجرين في سن العمل	عدد المهاجرين من ذوي التعليم العالي
2003	1134933	794453	87390
2004	2326556	1628589	179145
2005	1445446	1011812	111299
2006	1698332	1188832	130772
2007	1990878	1393615	153298
2008	2309821	1616875	177856
2009	2452989	1717092	188880
2010	2561482	1793037	197234
2011	2621788	1835252	201878
2012	2409812	1686868	185556
2013	2318662	1623063	178537
2014	2509878	1756915	193261
2015	1479966	1035976	113957
2016	1828789	1280152	140817
2017	1679040	1175328	129286
2018	2051040	1435728	157930
2019	1847040	1292928	142222
2020	2267615	1587331	174606

المصدر : يونس سلام جعفر الغريباوي و تأميم محمد سلوم الجبوري ، هجرة الكفاءات العلمية العراقية وإمكانية استعادة العراق من التجربة الهندية ، مجلة كلية دجلة الجامعة، دراسات اقتصادية وإدارية ومالية ومصرفية ومحاسبية . المجلد (6) العدد (1) كانون الثاني 2، 2023، ص34

ومن الجدول رقم (2) اعلاه يتضح لنا ان هناك تذبذب في اعداد المهاجرين طيلة المدة من 2003 - 2020 ، ويعود ذلك الى ظهور عوامل تتسبب بالهجرة بين حين وآخر منها امنية او سياسية او اقتصادية. فكان ارتفاع عدد المهاجرين من ذوي التعليم العالي لعام 2004 بسبب الاحتلال وتردي الوضع الامني، وتراجع الهجرة عام 2005 ربما بسبب الشعور بالاستقرار السياسي والامني، ثم عودة ارتفاع الهجرة عام 2006 لأسباب امنية خطيرة وحتى عام 2011، وفي عامي 2012 و 2013 تراجع تدفق

(17) جمال داود سلمان، تأثير هجرة الكفاءات العراقية على التنمية الاقتصادية، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية: المجلد 15 العدد 1 ،

2023 ، ص73

(18) فليح حسن خاف التنمية والتخطيط الاقتصادي، عالم الكتب الحديث، عمان، 2006، ص 195.

(19) إبراهيم حربي إبراهيم، ياسمين حسن سعيد ، تحديات هجرة الكفاءات العراقية بعد عام 2003 آليات والحلول ، مؤتمر جامعة جيهان -المؤتمر الدولي الرابع في الأطر القانونية والسياسية للحكومة الرشيدة نشر على الموقع الالكتروني بتاريخ 4 / 7 / 2024، شوهده بتاريخ 28 / 8 / 2025، ص 52 ، https://eprints.cihanuniversity.edu.iq/id/eprint/3251/1/Conf_LIR23_04-07-2024.pdf

(20) سعد جبار السوداني، هجرة الكفاءات العراقية... أسبابها ومعالجتها، الجامعة المستنصرية. ، كلية القانون، مجلة الحقوق، مجلد 10 العدد 15 2012، ص5 ،

الهجرة قليلا، ثم ليرتفع في عام 2014 بسبب موجة الهجرة الكبيرة للشباب في نفس العام. اما السنوات اللاحقة فتناوبت بين الانخفاض والارتفاع وذلك ربما يعود الى اسباب تخص المهاجر وقلة التعيينات وجائحة كورونا 2020 (21).

3. صعوبة السيطرة على الحدود الجغرافية العراقية

في ظل تصاعد ظاهرة المقاتلين الأجانب والتي تمثل أحد التهديدات الامنية اللاتماثلية في العراق وما مرتبطة بها، وكذلك صعوبة السيطرة على الحدود وتأمينها مع دول الجوار، وبالنظر إلى بعض العوامل الاستراتيجية وعورة بعض المناطق الحدودية، أو ضعف كفاءة حرس الحدود، خاصة الدول التي تشهد نشاطا للعنف والإرهاب، ومرجح استقبال موجات من العناصر الأجنبية، على سبيل المثال، وجود صعوبة بالغة في ضبط الشريط الحدودي بين العراق وسوريا، في ظل استمرار نشاط "داعش" وعدد من التنظيمات المسلحة الأخرى، إضافة إلى تعقيدات المشهد الميداني في سوريا بشكل أساسي في ظل تنازع السيطرة على بعض المناطق الحدودية من قبل أطراف متعددة، بما يسفر عن حالة من عدم الاستقرار على مستوى التنسيق بين الجانب العراقي والجهة المقابلة من الحدود السورية مع تعدد الأطراف، إضافة إلى عدم قدرة حرس الحدود العراقي على التصدي لانتقال العناصر الإرهابية إلى الداخل العراقي، فضلا عن ازدهار تجارة المخدرات والأسلحة في تلك المناطق (22).

4. تهديد ظاهرة غسل الأموال :

تسهم الثروات الضخمة المتأتية من الموارد غير المشروعة، وما يُرافقها من قدرة على إخفاء هذه العوائد وتمويه مصادرها عبر عمليات غسل الأموال السيبرانية، في تعزيز قوة أصحابها ومنحهم نفوذاً واسعاً داخل البنية السياسية. فامتلاك مثل هذه الموارد المالية الممونة يتيح لهم التأثير في مسارات صنع القرار، ويجعلهم فواعل قادرة على ممارسة درجات مختلفة من السيطرة داخل النظام السياسي من خلال السيطرة على المراكز الحساسة والمراتب العليا في الدولة وذلك بفضل ما لديها من امكانيات مادية، تؤدي الى زعزعة الأمن والاستقرار المالي (23). مما يضعف مفاصل الدولة لكونها مصدر لتمويل العصابات الاجرامية وحركات التمرد لان الجرائم المنظمة تدر أموالا طائلة وارباحا ضخمة تجعل هذه العصابات قوتها موازية لقوة الدولة اذ تعمل داخل الاقتصاديات الوطنية لغرض دمج الأرباح المتأتية من الأنشطة غير المشروعة في المشاريع الاقتصادية، شهدت واردات العراق المالية بعد عام 2003 تحديات بنيوية ناجمة عن تقشّي عمليات غسل الأموال ذات الطابع السيبراني، والتي أثرت بصورة ملحوظة في الاستقرار المالي والاقتصادي للدولة. ومن أبرز الأمثلة على ذلك ما عُرف إعلامياً بـ "سرقة القرن"، وهي إحدى أكبر قضايا الفساد المالي في تاريخ العراق، حيث أهدرت نحو 2.5 مليار دولار بصورة غير قانونية من أحد الحسابات الحكومية، ثم جرى تحويلها وغسلها إلكترونياً عبر مجموعة من المصارف الخاصة. وتمثل هذه الحادثة نموذجاً بارزاً لخطورة الفساد المالي المرتبط بالتقنيات الرقمية وعمليات غسل الأموال في البلاد. اذ أعلن القضاء العراقي عن تورط 5 شركات عراقية في سرقة الأموال العامة. وأعلنت المحكمة أنها استدعت عشرات المسؤولين الحكوميين العاملين في وزارة المالية، ونوابا سابقين، بتهمة التواطؤ في هذه القضية " التي احدثت حالة من الاربك المحلي للاستقرار الاقتصادي والمالي للدولة لتجاوز سلطة القانون (24).

5. تهديد أنتشار العنف الداخلي .

أنتشار العنف الداخلي والذي أسهم بشكل كبير في شل الاستقرار الداخلي في العراق، هذا العنف الذي جاء بدوافع عديدة منها سياسية ومنها وأجتماعية واقتصادية أسهمت في تكوينه قوى خارجية وضعت مصلحتها فوق الاعتبارات الإنسانية كلها . لقد أسهم العنف في توقف التنمية الاقتصادية وشل حركة المجتمع وبالتحديد شل من حركة المؤسسات الاجتماعية والسياسية

(21) – يونس سلام جعفر الغريباوي و تأميم محمد سلوم الجبوري ، هجرة الكفاءات العلمية العراقية وإمكانية استفادة العراق من التجربة الهندية ، مجلة كلية

دجلة الجامعة، دراسات إقتصادية وإدارية ومالية ومصرفية ومحاسبية . المجلد (6) العدد (1) كانون الثاني 2، 2023، ص345 .

(22) نيبال عز الدين حميل ، تأثير انضمام العناصر الأجنبية إلى التنظيمات الإرهابية على الاستقرار في الشرق الأوسط ، جامعة السويس ، مجلة السياسة والاقتصاد العدد 18 ، مجلد 19 ، 2023 ، ص 405

(23) ياسمين حسن سعيد ، التهديدات السيبرانية واثرها على الاستقرار المالي في العراق التحديات والحلول ، بغداد ، الجامعة المستنصرية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية – عدد خاص بندوة قسم الدراسات الاقتصادية الموسومة: متطلبات الاقتصاد الرقمي في تحقيق اقتصاد عراقي مستدام، العدد 12 ، المجلد 2 ، 2025. ص 65.

(24) ياسمين حسن سعيد ، التهديدات السيبرانية واثرها على الاستقرار المالي في العراق التحديات والحلول ، مصدر سبق ذكره ، ص 65.

والاقتصادية التي يعتمد عليها المواطنين في حياتهم اليومية وضيق فرص التشغيل بسبب هروب رؤوس الأموال للخارج وعدم مقدرة الدولة على تنفيذ مشاريعها أو جلب الاستثمارات الأجنبية بعدما أصبح العراق وبسبب موجه العنف بلد غير مناسب للاستثمار، وعلى المستوى الاجتماعي تدهور وضع الأسرة العراقية والطفل والمرأة وتراجع النظام التعليمي والصحي وأنزوت الرعاية الاجتماعية تحت أنتشار الفقر وارتفاع نسبته التهجير القسري والذي أدى بالنتيجة لارتفاع معدلات ظاهرة الارهاب⁽²⁵⁾.

6. تهديد ظاهرة الاتجار بالبشر:

ان تقدير إيرادات جرائم الاتجار بالبشر بمبلغ 150 مليار دولار أمريكي يضعها في المرتبة الثالثة أو الرابعة قائمة الأنشطة الإجرامية (من حيث الإيرادات) أن هذه الظاهرة موجودة، وتهدد المجتمع العراقي، خصوصاً المعوقين والأطفال والفنيات، ومعدلات الاتجار بالبشر في ارتفاع مستمر من جرّاء كثرة العصابات التي تمارس هذه الجريمة، ورغم أن السلطات الأمنية تلاحقهم، وتعتقل الكثير من العصابات، تشير منظمة المصير العراقية في تقاريرها الحديثة إلى تسجيل ارتفاع كبير ومقلق في معدلات جرائم الاتجار بالبشر، ولا سيما تلك التي تستهدف النساء والأطفال. وتُرجع المنظمة هذا التصاعد إلى مجموعة من العوامل البنوية، من أبرزها ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، واتساع نفوذ شبكات الجريمة المنظمة، وتزايد الطلب العالمي على الأعضاء البشرية، إلى جانب انتشار أنماط متعددة من الاستغلال، مثل التسول القسري والاستغلال الجنسي والعمل بالإكراه⁽¹⁾. كما توضح تقارير متخصصة أن تجارة الأعضاء أصبحت أكثر رواجاً في العراق خلال السنوات الأخيرة، خاصة مع ازدياد الأمراض المزمنة مثل الفشل الكلوي. ويُلاحظ أن نحو 90% من عمليات بيع الأعضاء تتعلق بالكلية، حيث يُقدّر سعر الكلية داخل العراق بما يتراوح بين 4,000 و6,000 دولار أمريكي، في حين يرتفع السعر عند تهريبها إلى خارج البلاد ليصل إلى نحو 33,000 دولار. أما الأعضاء التناسلية، فتُشير المصادر الأمنية إلى أن سعرها قد يبلغ ما يقارب 80,000 دولار. وأفاد مصدر في مكتب مكافحة الاتجار بالبشر بأن عمليات تهريب الأعضاء إلى الخارج، ولا سيما إلى أوكرانيا، تشهد تزايداً ملحوظاً. ويبين مختصون أن هذه التجارة غير القانونية تنتشر غالباً في المناطق الفقيرة، حيث يجري استدراج الأفراد ذوي الدخل المتدني بوعود مالية كبيرة تمكّنهم وفق تصورهم من تحسين أوضاعهم الاقتصادية أو بدء مشاريع صغيرة. إلا أن العديد منهم يتعرضون لاحقاً لعمليات احتيال من قبل العصابات المنظمة، فيخسرون صحتهم دون الحصول على المبالغ الموعود بها⁽²⁶⁾.

7. التهديدات الأمنية للمخدرات:

يشهد العراق وفقاً لمصادر رسمية منذ سنوات تقشي غير مسبوق في تعاطي المخدرات وبمختلف مناطق البلاد، بعد أن كان مجرد معبر سابقاً لها لكنه تحول حالياً إلى بلد مستهلك للمخدرات، خصوصاً "العقاقير الطبية المخدرة التي باتت تباع حالياً على الأرصفة، حيث لها إقبال شديد على تعاطيها وكما يبدو قد انظم العراق إلى مصاف الدول التي تعاني من المخدرات وتواجه هذا التحدي الخطير الجديد في المجتمع لا سيما فئة الشباب ومن كلا الجنسين وتروج جهات كثيرة بشكل خفي لمواد مخدرة غريبة على المجتمع العراقي، أبرزها مادتي الحشيش والكرستال⁽²⁾، شهدت المنظومة القيمية والدينية لدى فئة واسعة من الشباب في العراق قدراً من الاضطراب خلال السنوات الأخيرة، نتيجة تراكم الصراعات الدينية والمذهبية وازدياد النزعات الإلحادية واللا دينية. وقد أسهم هذا التحول في إرباك البنية الاجتماعية التقليدية وإضعاف فاعلية الرقابة الأسرية، الأمر الذي هيأ بيئة ملائمة لانتشار بعض السلوكيات المنحرفة. كما أدى انخفاض أسعار العقاقير المخدرة وتوافرها بشكل واسع في مختلف المحافظات إلى تصاعد معدلات تعاطيها، ولا سيما بين المراهقين.

وتشير دراسات ميدانية إلى أن استفحال هذه الظاهرة يُعزى كذلك إلى تورط بعض التجار المرتبطين بجهات سياسية نافذة أو بشيوخ عشائر يمتلكون قنوات تواصل مع دول مجاورة تُعدّ من أبرز مصادر دخول المخدرات إلى البلاد. ويُضاف إلى ذلك المخاطر الناجمة عن النوادي وبيوت المساج، حيث تُظهر التقارير أن نسبة من العاملات فيها يحملن أمراضاً وبائية خطيرة مثل فيروس

(25) يونس شعليل عجيل و إبراهيم حربي إبراهيم ، الآثار الانعكاسية لسياسة الارهاب الدولية في العراق بعد عام : 2003 التحديات والحلول، جامعة الشرطة كلية التربية للبنات ، مجلة أور للعلوم الإنسانية العدد (4) ، 2025، ص 110.

(26) إبراهيم حربي إبراهيم . الانعكاسات السياسية لظاهرة غسيل الاموال الدولية في العراق بعد عام 2003، جامعة النهريين. مجلة قضايا سياسية. العدد 76، 2024، ص 569.

(2) إبراهيم حربي إبراهيم ، الانعكاسات السياسية للمخدرات الدولية في العراق بعد عام 2003، جامعة المستنصرية. المجلة السياسية والدولية . العدد 59 ، 2024، ص 65.

نقص المناعة (الإيدز). كما تمثل المواقع الإباحية المتاحة دون قيود أحد العوامل المؤثرة في تعزيز السلوكيات الخطرة بين الشباب، في ظل غياب سياسات رقابية واضحة وحازمة للحد من الوصول إليها⁽³⁾.

8. تهديدات الفساد المالي والإداري:

تعدّ ظاهرة الفساد المالي والإداري المنتشرة في المجتمع العراقي من أخطر التحديات التي تمس حياة المواطنين بصورة مباشرة؛ إذ تؤدي إلى إهدار الموارد المالية والثروات الوطنية، واستنزاف الوقت والطاقات البشرية، فضلاً عن إضعاف كفاءة المؤسسات العامة وتعطيل تنفيذ المسؤوليات والخدمات الأساسية⁽⁴⁾ فهو يعطل عملية التنمية ويحصر العمل لفئات معينة من المجتمع على حساب الفئات الأخرى ، وبحسب تقرير من السفارة الأميركية في بغداد، يعمل الفساد على تمويل أعمال ونشاطات الجماعات الإرهابية والعصابات المسلحة وفي تقرير قدمته هيئة النزاهة في العراق إلى مجلس النواب، جاء فيه إن حجم الخطر الذي يحمله الفساد وأثره في الدولة ينذر بكارثة قد تحل إذا لم يتم معالجتها، وإن الفساد والإرهاب لا يختلفان في كمية الأضرار التي يلحقانها بالدولة⁽¹⁾ . وينتشر الفساد والرشوة داخل المؤسسة الأمنية مع عدم الإخلاص في العمل، ومنها إطلاق سراح المعتقلين مقابل مبالغ مالية، فضلاً عن وجود أسماء وهمية لمنتسبين لا وجود لهم يتم استلام الرواتب وتقاسمها بين بعض الضباط، مما يسبب عدم معرفة العدد الحقيقي للمنتسبين المتواجدين في أرض الواقع⁽²⁾ ، ويعد العراق من البلدان التي تعاني من درجة عالية من الفساد حسب ما جاء في مؤشر فهرس ادراك الفساد (Corruption Perceptions Index)^(*)، ومن الشكل رقم (1) إذ بلغ معدل تقييم الدول العربية 39 من أصل 100 نقطة، وفق تقرير لمؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية لعام 2021⁽³⁾ ، ومن خلال الجدول رقم (3) يمكن ملاحظة قيم مؤشر مدركات الفساد للعراق وترتيبه على الصعيد العالمي فقد حصل على (23) درجة من (100) وجاء في المركز (157) عالمياً والمرتبة 15 عربياً متقدماً عن عام 2020 بدرجتين إذ كانت درجته (21)، وحقق العراق عموماً تطوراً بطيئاً في معيار مكافحة الفساد، ويعود ذلك إلى أن الوضع السياسي ما زال متردياً. يعاني العراق على هذا المستوى تقنياً طائفاً فضلاً عن الوضع الأمني الهش الذي ما زال غير مستقر بوجود تنظيم «داعش»، وهذا له انعكاس سلبي على كل المؤشرات التي يعتمد عليها التقرير، وجاءت الإمارات في المرتبة 24 عالمياً والأولى عربياً على مؤشر مكافحة الفساد، تلتها قطر في المرتبة 31 عالمياً، وتذيلت سوريا والصومال واليمن وليبيا القائمة⁽⁴⁾، ويؤدي الفساد إلى ضعف القانون ويفرض سيطرة السلوك المنحرف للجريمة ويضعف النظام السياسي ويبدأ بالتآكل من جميع الأطراف ونتيجة لذلك يسحب من الدولة موقعها الحضاري وسمعتها الدولية ، ومن الجدير بالذكر ان هذه الآثار تختلف في نسبتها وفقاً لمعدلات ارتفاع أو انخفاض الفساد ، ودائرة أنساعه في بنية المجتمع⁽⁵⁾ الأمر الذي يهدد النظام السياسي واستقراره، فضلاً عن عرقلة لعملية البناء والتنمية لمؤسسات الدولة كافة⁽⁶⁾

(3) نهلة التميمي، تأثير المخدرات على الأمن الوطني العراقي، مجلة النهرين، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، بغداد، العدد الثالث، اب 2017، ص 177.

(3) ياسر خالد بركات، الفساد الإداري: ومفهومه ومظاهره وأسبابه، مجلة النبا، العدد 80، 2006، بغداد، ص 24

(1) سيف سعد جاسم ، السياسات الأمنية في العراق بعد عام 2014، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية / فرع النظم السياسية ، 2022، ص 114.

(2) حسين عليوي المفرجي و ضحى مهدي الحمداني، داعش في العراق :بين فشل الدولة المدنية والسياسة الحكومية الأمنية،(دراسة تحليلية)، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، الجامعة العراقية، المجلد 1، العدد 3، 2019، ص 11.

(*) وهو مؤشر وضع من قبل منظمة الشفافية الدولية، ابتكره عام 1995 (يوهان غراف) بتكليف من منظمة الشفافية الدولية، والذي يقيس درجة الفساد في دول العالم، ويتكون من (10) نقاط تتدرج من الصفر (فساد مرتفع- مستشري) إلى (10) غياب الفساد، ويتم ترتيب دول العالم وفقاً لنتائج هذا المؤشر وينشر سنوياً. للمزيد من التفاصيل ينظر:- - حسين جابر عبد الحميد، الفساد الاقتصادي وآثاره على عملية التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد- كلية الإدارة والاقتصاد، 2008، ص 216.

(3) باسم علي خريسان، العراق في مؤشر مدركات الفساد العالمي 2021 ، مصدر سبق ذكره ، ص 9 .

(4) نفس المصدر ، نفس الصفحة .

(5) صلاح حسن فالح الربيعي ، الفساد والجريمة المنظمة، وزارة الداخلية العراقية مكتب المفتش العام مديرية التدريب والتطوير مركز البحوث

والدراسات، مجلة هيئة النزاهة ، بحوث قانونية ، اب ، 2011، ص 17 .

(6) اسراء علاء الدين نوري، الإرهاب والفساد في العراق : الواقع وسياسات المكافحة ،جامعة النهرين كلية العلوم السياسية ،، مجلة قضايا سياسية، العدد 59 ، 2019 ، ص 120 ،

جدول (3) ترتيب ودرجات الدول العربية على مؤشر مدركات الفساد لعام 2020 مقارنة بالعام 2021.

الترتيب العربي	الدولة	عدد المصادر	ترتيب 2020	ترتيب 2021	الدرجة 2020	الدرجة 2021	التغير في الدرجة
1	الإمارات	8	21	24	71	69	-2
2	دولة قطر	7	30	31	63	63	0
3	السعودية	7	52	52	53	53	0
4	سلطنة عمان	6	49	56	54	52	-2
5	الأردن	8	60	58	49	49	0
6	تونس	7	69	70	44	44	0
7	الكويت	6	78	73	42	43	1
8	البحرين	6	78	78	42	42	0
9	المغرب	6	86	87	40	39	-1
10	الجزائر	7	104	117	36	33	-3
11	مصر	7	117	117	33	33	0
12	جيبوتي	5	142	128	27	30	3
13	موريتانيا	7	134	140	29	28	-1
14	لبنان	7	149	154	25	24	-1
15	العراق	5	160	157	21	23	2
16	جزر القمر	9	160	164	21	20	-1
17	السودان	8	174	164	16	20	4
18	ليبيا	5	173	172	17	17	0
19	اليمن	7	176	174	15	16	1
20	سوريا	5	178	178	14	13	-1
21	الصومال	6	179	178	12	13	1

المصدر : إبراهيم حربي إبراهيم ، سياسة الامن السيبراني الدولية في العراق بعد عام 2005 في ضل التحديات الراهنة، المؤتمر الرابع لكلية العلوم السياسية في جامعة بغداد وبالتعاون مع مستشارية الامن القومي والموسوم ..استراتيجية الأمن الوطني العراقي في تعزيز التنمية المستدامة" والذي انعقد في بغداد 27-28 تشرين الثاني 2024 ص 218.

الشكل (1)



المصدر : إبراهيم حربي إبراهيم ، سياسة الامن السيبراني الدولية في العراق بعد عام 2005 في ضل التحديات الراهنة، المؤتمر الرابع لكلية العلوم السياسية في جامعة بغداد وبالتعاون مع مستشارية الامن القومي والموسوم ..استراتيجية الأمن الوطني العراقي في تعزيز التنمية المستدامة" والذي انعقد في بغداد 27-28 تشرين الثاني 2024 ص 218.

9. تهديدات البطالة

العلاقة بين الفقر والجريمة معقدة ومتعددة الأوجه. الفقر يمكن أن يكون أحد العوامل المساهمة في الجريمة، حيث قد يدفع الأفراد إلى الانخراط في أنشطة غير قانونية كوسيلة للبقاء على قيد الحياة أو لتلبية احتياجاتهم الأساسية ، ومن الظواهر الاجتماعية التي لها صلة قوية بالمستويات الاقتصادية المتدنية والتي تلعب دورها دوراً كبيراً في دفع الفرد إلى ممارسة الجريمة هي ظاهرة الفقر إذ ان انخفاض المستوى المعيشي يتسبب بآثار اقتصادية واجتماعية ونفسية يستوجب تداركها ⁽¹⁾ اذ تشير بيانات الجدول (4) الى انخفاض نسبة الفقر الوطني بحسب خط الفقر من 22.4% في سنة 2007 إلى 16% في 2013 وانخفضت بنسبة (15%)،

(1) ربا صاحب عبد و صلاح مهدي هادي الشمري ، ديناميكية الامن المخاطر والتهديدات التي تواجه الامن الوطني العراقي بعد العام 2010 ، مصدر سبق ذكره ، ص 629 .

وفي سنة 2014 ثم ارتفعت نسبة الفقر الى 22.5% ويعزى ذلك الى تمدد الارهاب الداعشي على مساحات واسعة من الاراضي العراقية، ثم عاودت الانخفاض في سنة 2018 حتى بلغت 20.5 ومع ذلك لن ينخفض عدد الفقراء بل ارتفع من 6.648 مليون شخصاً سنة 2007 إلى 7.370 مليون سنة 2018 ، وقد تفاقمت نسبة الفقر الوطني بحسب خط الفقر الى 31.7% عام 2019 اذ اصبح عدد الفقراء 12.680 مليون شخصاً بسبب ارتفاع معدل النمو السكاني ومعدل الخصوبة خاصة بين الفقراء⁽²⁾.

جدول (2) مؤشرات خط الفقر في العراق لسنوات متعددة

السنة	خط الفقر (دينار)	معدل الفقر %	عدد الفقراء
2007	76896	22.4	6.648
2012	105500	18.9	6.465
2013	105500	16	5.760
2014	105500	22.5	8.101
2018	110880	20.5	7.370
2019	111000	31.7	12.680

المصدر : حنان يونس حافظ و عبد الزهرة فيصل يونس، واقع الفقر في العراق ... التحديات والمقترحات ، الجامعة المستنصرية ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، المجلد 21، العدد 76، 2023 ص 95.

وتجدر الإشارة الى ان مشكلة الفقر قد تفاقمت خلال الازمة المركبة الصحية - الاقتصادية - السياسية في عام 2020 ، التي أثرت سلباً على المستوى المعيشي للأسرة العراقية لاسيما الاسر التي يعمل افرادها في القطاع الخاص، فقامت تداعيات جائحة (كورونا) الى زيادة نسب الفقر في عموم البلاد من 26.7% عام 2020 الى 29.6% عام 2021 وبذلك اصبح عدد الفقراء 12.271 مليون شخص على وفق تقديرات وزارة التخطيط، بينما تشير تقديرات بديلة عن أوضاع الفقر في عام 2021 الى ان الفقر سيستمر الى ما فوق معدل 31% ، وعدد الفقراء سيرتفع الى 12.8 مليون نسمة⁽²⁷⁾ . وفي حزيران 2023، حلّ العراق ثالثاً في العالم بنسبة البطالة التي بلغت 15.55%⁽²⁸⁾، ومن جهة أخرى، فإن معدل البطالة بين الذكور بلغ (14.70) مقابل (28.26) بين النساء⁽²⁹⁾، تُظهر الأدبيات العلمية والبيانات الميدانية وجود علاقة وثيقة بين الفقر وانتشار الجريمة، إذ يُعدّ الفقر أحد أبرز العوامل القادرة على إحداث آثار اجتماعية سلبية في أي مجتمع، ولا سيما في المجتمع العراقي. فحالات الحرمان الاقتصادي وما يرتبط بها من ضعف في فرص العيش الكريم تُشكّل بيئة ملائمة لارتفاع معدلات الجريمة، وتُعدّ دافعاً رئيسياً لارتكاب العديد من السلوكيات الإجرامية. وكلما ازدادت مستويات الفقر، تصاعدت الظاهرة وتعمقت جذورها، حتى تتحول إلى تهديد خطير يمسّ استقرار المجتمع وتماسك نسيجه الاجتماعي بالتمزق الأمر الذي يجعل من الفقر والبطالة مشكلة حقيقية لا بد من حلها لانعكاساتها الخطيرة على الحالة الاقتصادية والاجتماعية، لأنها تعزز الكثير من الظواهر كالفساد والفقر والجريمة المنظمة والانحراف الخلقي⁽³⁰⁾ .

10. التهديد السيبراني:

أضحت التهديدات السيبرانية خلال السنوات الأخيرة من أبرز التحديات التي تواجه الأمن الوطني العراقي، لاسيما بعد الانفتاح الواسع الذي أعقب عام 2003 وتنامي الاعتماد على شبكة الإنترنت والأنظمة الحاسوبية⁽⁵⁾. وتتمثل هذه التهديدات في الهشاشة الواضحة في الفضاء الإلكتروني العراقي، بما يطلال البنى التحتية المعلوماتية الحيوية للدولة. كما تستفيد الجهات المهاجمة من الثغرات التقنية القائمة، بما يمكنها من إلحاق الضرر بسلامة نظم المعلومات وشبكاتها أو التأثير على استقرار البنى الشبكية

(2) ياسمين حسن سعيد الكليدار الفساد الإداري والمالي في العراق بعد عام 2003 أهم المشاكل والحلول ، الجامعة المستنصرية ، كلية الادارة والاقتصاد، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، مجلد 23 عدد 84 ، 2025، ص 10.

(27) حنان يونس حافظ و عبد الزهرة فيصل يونس، واقع الفقر في العراق ... التحديات والمقترحات ، الجامعة المستنصرية ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، المجلد 21، العدد 76، 2023 ص 95.

(28) شبكة الساعة ، دراسة تكشف معدل البطالة في العراق منذ 2003 ولغاية 2022 ، نشر على شبكة الساعة ، بتاريخ 5 / 9 / 2023 شوهده بتاريخ، 2024 / 7 / 8 <https://alssaa.com/post/show/19794>

(29) احمد عبد صالح، البطالة في العراق: بين الواقع وأولويات البرنامج الوزاري، ، العراق / بغداد ، سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط 2023، ص 4.

(30) عدنان عياض العجيلي التباين المكاني لمؤشري التنمية المستدامة (البطالة والفقر) في العراق لسنة 2021 ، جامعة البصرة ،مركز دراسات البصرة والخليج العربي، مجلة دراسات البصرة. المجلد 51، العدد 1994، 2024 ، ص 167

(5) مصطفى ابراهيم سلمان، الامن السيبراني وأثره في الأمن الوطني العراقي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة ديالى، المجلد العاشر، العدد الأول، 2021، ص 153.

الأساسية. ويُضاف إلى ذلك أنّ انتشار ظاهرة تسريب المعلومات الحساسة ووثائق الدولة الرسمية يُعدّ من المخاطر التي قد تتطور مستقبلاً إلى تهديد مباشر لأمن الدولة واستقرارها⁽⁶⁾. أن تطور وسائل الاتصال شجع المنظمات الإجرامية من الدخول إلى الأسواق العالمية تحت أغطية متنوعة لتبييض الأموال التي بحوزتها ذات المصدر اللامشروع بسهولة ويسر⁽⁷⁾. وفيما يلي ترتيب الدول العربية لمؤشر الأمن السيبراني (GCI) لعام 2020 حيث يصدر المؤشر العالمي للأمن السيبراني عن وكالة الأمم المتحدة المتخصصة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المعروفة بـ (الاتحاد الدولي للاتصالات) في الجدول (4) الذي يبين ترتيب وموقع العراق مع باقي الدول العربية.

اذ يتبين تراجع العراق في المؤشر العالمي للأمن السيبراني (Global Cybersecurity Index) الصادر من وكالة الأمم المتحدة المختصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الاتحاد الدولي للاتصالات اذ العراق كان في المركز 129 في التقرير 2020، مبيناً أن الأمن السيبراني وحماية بيانات المواطنين العراقيين، جزء لا يتجزأ من الامن القومي العراقي لقد تراجع ترتيب العراق على المستوى العربي بمقدار أربع مراتب، ليحلّ في المرتبة السابعة عشرة، متقدماً فقط على كلّ من موريتانيا والصومال وجزر القمر وجيبوتي واليمن.

ويعكس هذا التراجع حجم التحديات التي يواجهها البلد في مجال الأمن السيبراني بمختلف مستوياته. وقد أشار التقرير إلى غياب مؤسسات وطنية متخصصة تعنى بالأمن السيبراني على غرار ما هو قائم في العديد من الدول العربية والإقليمية؛ إذ لا توجد في العراق سوى بعض الأقسام المتفرقة داخل مؤسسات مختلفة، وهي تعاني من ضعف التنسيق وغياب التعاون المهني فيما بينها، ما يجعل كل جهة تعمل بمعزل عن الأخرى. وبناءً على ذلك، تبرز الحاجة الملحة إلى إنشاء هيئة أو مؤسسة وطنية متخصصة تُعنى بملف الأمن السيبراني وتنظيم إجراءاته وتطوير قدراته على المستوى الوطني⁽³¹⁾.

جدول (4) ترتيب الدول العربية وفق مؤشر الأمن السيبراني لعام 2020

الدولة	الترتيب العربي	الترتيب الدولي	النقاط
المملكة العربية السعودية	1	2	99,54
الإمارات العربية المتحدة	2	5	98,06
سلطنة عمان	3	21	96,04
مصر	4	23	95,48
قطر	5	27	94,50
تونس	6	45	86,23
المغرب	7	50	82,41
البحرين	8	60	77,86
الكويت	9	65	75,05
الأردن	10	71	70,96
السودان	11	102	35,03
الجزائر	12	104	33,95
لبنان	13	109	30,44
ليبيا	14	113	28,78
الأراضي الفلسطينية	15	112	25,18
سوريا	16	126	22,14
العراق	17	129	20,71
موريتانيا	18	133	18,94
الصومال	19	137	17,25
جزر القمر	20	174	3,72
جيبوتي	21	179	1,73
اليمن	22	182	0

(6) ربا صاحب عيد و صلاح مهدي هادي الشمري ، ديناميكية الامن المخاطر والتهديدات التي تواجه الامن الوطني العراقي بعد العام 2010 ، مصدر سبق ذكره ، ص 629 .

(7) عيسى الصمادي. إستراتيجية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود: غسل الأموال أنموذجاً، كلية الحقوق - جامعة عجلون الوطنية ، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية العدد 9، 2022 ، ص134.

(31)- ياسمين حسن سعيد، التهديدات السيبرانية واثرها على الاستقرار المالي في العراق التحديات والحلول، مصدر سبق ذكره ص 65.

المصدر : ياسمين حسن سعيد، التهديدات السيبرانية واثارها على الاستقرار المالي في العراق التحديات والحلول، الجامعة المستنصرية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، عدد خاص بنودة قسم الدراسات الاقتصادية الموسومة: متطلبات الاقتصاد الرقمي في تحقيق اقتصاد عراقي مستدام، مجلد2، العدد (12) شباط، 2025، ص 64.

المطلب الثالث : استراتيجيات مواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية في العراق

1. مواجهة الإرهاب عبر الحدود :

تحسين إجراءات الرقابة على الحدود بقطع كل التمويل والامدادات التي تصل الى المجموعات الارهابية او عبور الارهابيين عبر الحدود من دول اقليمية، لأنه احد وسائل مواجهة الارهاب (32).

2. تفعيل الاجهزة الامنية والقانونية:

التأكد من تطبيق وتنفيذ القوانين والقرارات لمكافحة التهديدات الامنية وتأكيد هيبث الاجهزة الامنية والقانونية على نحو موضوعي سليم أمام أفراد المجتمع، بعيدا عن السلبات التي ارفقت أداء هذه المؤسسات خلال العهود السابقة، والعمل على تعزيز أداء الجهاز القضائي في العراق، وتدعيم استقلالية السلطة القضائية، بصورة تضمن تطبيق العدالة والقانون على الجميع والتي بدورها تؤدي إلى تحقيق التقدم في مجال الصالح القانوني والمؤسساتي، ويتيح للقانون معالجة جرائم الإتجار بالبشر ومكافحة العصابات المنظمة التي تقلت من العقاب نتيجة انضوائها تحت إطار العصابات والاحزاب والسياسية(33).

3. تطوير مناهج تثقيفية للامن السيبراني :

حول الأمن السيبراني وإتاحتها في المدارس والكلليات والجامعات والعمل مع الجامعات والكلليات على تطوير وتنفيذ مناهج وبرامج تثقيفية تتناول الأمن السيبراني على مستوى التعليم العالي والدراسات العليا ، والعمل مع المدارس على وضع برامج تعليمية حول السلامة على الإنترنت ، وتزويد المدرسين والإداريين بالمواد التي تدعمهم في تنفيذ مهمتهم. (34).

4. مواجهة تهديد الفساد في العراق:

ينبغي وضع خطة إستراتيجية شاملة تعمل على وضع الأولويات فيما يخص مشكلات الفساد في العراق، وتطبيقها مع الأخذ بالتوصيات والخطط التي تضعها المؤسسات الدولية الرصينة على سبيل المثال « مؤسسة الشفافية الدولية » ؛ لحل مشكلة الفساد داخل الدول (35)

5. مواجهة تهديد البطالة :

ضرورة ايجاد معالجات لحل مشكلة البطالة وانعكاساتها السلبية لظاهرة تجارة البشر من خلال بناء المجتمع العراقي الجديد، والتي برزت بشكل واضح بعد حل بعض وزارات الدولة والتشكيلات التابعة لها، وترك مواطنيها دون إيجاد فرص عمل أو توفير دخل مناسب لعوائلهم. وساهمت هذه المشكلة في إيجاد الظروف الاقتصادية والاجتماعية والنفسية الملائمة للانحراف وارتكاب السلوك الاجرامي. وهذه المشكلة لا يتم علاجها إلا من خلال إعادة فتح المصانع وورش العمل والمشاريع الاقتصادية، وتوفير فرص العمل لأكبر عدد ممكن من العاطلين في القطاعين العام والخاص. (36).

(1) حمد جاسم محمد الخزرجي وآخرون، " تداعيات الارهاب السياسية والاجتماعية على الشباب في العراق بعد عام 2003 ، جامعة النهرين. مجلة قضايا

سياسية. العدد 72. 2023 ص 47،

(2) "احمد عبد العزيز عبد العزيز ، مسببات تنامي جرائم الخطف وأثارها على المجتمع العراقي دراسة وصفية تحليلية، جامعة الموصل. آداب الرفادين - عدد خاص. مؤتمر كلية الاداب العلمي الرابع العدد (4/ 47) 2007". ص122 ،

(3) صلاح مهدي هادي وزيد محمد علي إسماعيل، الامن السيبراني كمرتكز جديد في الاستراتيجية العراقية، العراق ، بغداد ، جامعة النهرين كلية العلوم السياسية ، مجلة قضايا سياسية المجلد 12، العدد 62 (30 أيلول 2020) ، ص291.

(4) " علي طاهر الحمود، مكافحة الفساد في العراق أوراق سياساتية، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، 2023 ، ص23 . "

(1) "حاكم ناصر حسين الخاقاني و مرتضى مظفر سهر ، الملامح المكانية لظاهرة المخدرات في مدينة الناصرية وتأثيراتها وسبل معالجتها لعام 2018 من وجهة نظر جغرافية ، جامعة ذي قار ، مجلة كلية التربية للعلوم الانسانية، مجلد 9، العدد 3 ، 2019، ص165."

6. مواجهة تهديد ظاهرة تجارة البشر في العراق:

يجب تعزيز الإطار القانوني والسياسي في العراق فيما يخص الاتجار بالبشر. والعمل ضمن المعايير الدولية وقيم حقوق الانسان، وتحديث التشريعات الحالية. بشكل يعزز سياسات حماية الضحايا وتشديد العقوبات على الاتجار ومتابعة النتائج والتأكد منها لضمان تحقيق الأهداف المرسومة لمكافحة الاتجار بالبشر والتحديث لحلول وبرامج مكافحة الاتجار بالبشر⁽³⁷⁾.

7. التهجير القسري:

تشجيع العقول العراقية المهاجرة بعد وضع استراتيجية واقعية على العودة للوطن والمساهمة في برامج التنمية والاعمار والاعتراف بانها ثروة قومية ووطنية لا يمكن التفريط بها، ويمكن التعامل معها حتى لو قررت البقاء في دول الغرب⁽³⁸⁾.

8. وسائل الإعلام :

تؤدي دورا محوريا في معالجة أهم القضايا والمشكلات التي تواجه المجتمع، ولذلك وجب العمل على تشجيع تناولها لمواضيع متعلقة بهذه الجريمة الخطيرة وتوضيح آليات الوقاية منها⁽³⁹⁾.

الأستنتاجات

1. هناك علاقة بين الفساد الدولي وتجارة البشر وتجارة المخدرات وظاهرة الارهاب العالمي وغسيل الاموال ، فالعصابات الارهابية تلجأ إلى المنافذ غير القانونية لتنفيذ مخططاتها، لأنه الطريق الوحيد لهم هو الاتجار بكل الممنوعات من اجل بناء قوتهم في ضل الصعوبات التي تواجهها دول المنطقة والعالم من تأمين حدودها بالكامل ليصبحوا في الاخير خطرا على الأمن القومي والدولي .
2. انشار وسائل الاتصالات الحديثة مثل (الموبايل) ساعد المجرمين على اقتناء هذه الوسيلة واستخدامها لاعمال التهديدات الامنية اللاتماثلية في العراق دون إمكانية معرفة مصدر المكالمة الهاتفية وتتبع مكان الاتصال من قبل أجهزة الشرطة.
3. هناك ايادي خفية تعمل على جعل العراق بلداً متخلفاً اقتصادياً ومستهلكاً، ولا يملك مقومات النهوض الصناعي والعلمي التي تمكنه من التحكم بموارده وثرواته الوطنية، وجعلها حكراً على الدول والشركات الأجنبية .
4. ان ظاهرة الفساد تتم بأموال مستحصلة من الجرائم التي تحدث في البلد ، فهي أموال غير مشروعة تساعد على زعزعة الأمن للبلد وازدياد معدلات التهديدات الامنية اللاتماثلية في العراق .
5. الامن السيبراني العراقي لازال في المراحل الاولى وهو بحاجة الى اطر تشريعية وتنظيمية بالاضافة الى اجهزة تقنية حديثة وكوادر متخصصة للنهوض بواقع الامن السيبراني في العراق
6. المخدرات أصبحت مشكلة حقيقية تواجه الدولة والمجتمع العراقي، وإنها تتمدد وتنتشر بسرعة ملحوظة في المجتمع لا سيما شريحة الشباب باعتبارها الفئة الأكثر استهدافاً.

التوصيات:

- 1- العمل على تحسين المنظومة الامنية وتطوير امن المعلومات والاستعانة بمختصين لعمل ورشات تدريبية لجميع منتسبي المؤسسات الامنية.

(2) علاء عبد الرزاق، الاتجار بالبشر في العراق: الآثار الانسانية والابعاد الاجتماعية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية / جامعة بغداد، مجلة دراسات دولية، العدد الرابع والتسعون، 2023، ص456.

(3) ابراهيم حربي ابراهيم و ياسمين حسن سعيد ، تحديات هجرة الكفاءات العراقية بعد عام 2003 آليات والحلول ، مصدر سبق ذكره، ص52.

(4) بن مرزوق عنترة و الكر محمد ، البعد الالكتروني للسياسة الامنية الجزائرية في مكافحة الارهاب ، الجزائر ، جامعة باتنة 1 ، لخضر ، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 38، 2018، ص48.

- 2- وضع معالجات حقيقية وجذرية لظاهرة الفساد والبطالة وغسيل الاموال ومسببات الارهاب والقضاء عليها كونها تمثل أساس التهديدات الامنية اللاتماثلية في العراق ، أما إذا ظل الامر على ما هو عليه بإهمال معالجة تلك الاسباب، فستكون النتائج كارثية وعلى المستقبل البعيد .
- 3- دعم هيئة النزاهة بالخبرات والتخصصات المطلوبة لاستمرار اعمالها وزجهم بدورات في الدول التي لها خبرات في معالجة ظاهرة الفساد وتوفير الحماية لهم.
- 4- الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في مجال مكافحة الارهاب، لتوظيف تلك التجارب لصالح آليات مكافحة الارهاب في العراق .
- 5- تساع نطاق ظاهرة تجارة البشر إلى الحدود الداخلية للبلد، هو تهديد لاستقرار وسلامة النظام السياسي وهيكلك الحكومة للبلد، بل تهدد كذلك الأمن والسلم الدوليين، ما يستدعي اتخاذ تدابير مضادة ووقائية من جانب الحكومة والمجتمع الدولي .
- 6- ان استمرار معاناة الكثير من مواطني العراق، زاد من فرص عدم الاستقرار والاختلال الامني، وتشكيل جماعات إرهابية مسلحة، ومن ثم تصبح تلك الدول عوامل طاردة نحو الهجرة الى الخارج بصورة شرعية ام غير شرعية.
- 7- التثنية الاجتماعية لها دورا هام في مكافحة التهديدات الامنية اللاتماثلية في العراق ، ومن هنا يجب الاهتمام بالأسرة العراقية، والمدرسة، والمسجد والجامعة ، من أجل المشاركة معا في بناء مجتمع خال من التهديدات اللاتماثلية.

المصادر

- 1- سورة قريش، الأيتان 3-4.

ثانيا : الرسائل الاطاريح

- 1- حسين جابر عبد الحميد، الفساد الاقتصادي وأثاره على عملية التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد- كلية الإدارة والاقتصاد، 2008
- 2- سيف سعد جاسم ، السياسات الأمنية في العراق بعد عام 2014، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية / فرع النظم السياسية ، 2022

ثالثا : الكتب والمجلات:

- 1- أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، معجم لسان العرب ، مجلد 14، ط1، دار صادر، بيروت ، 2000،
- 2- ابن منظور، لسان العرب، تحقيق عبد الله علي الكبير (القاهرة، دار المعارف).
- 3- احمد عبد صالح، البطالة في العراق: بين الواقع وأولويات البرنامج الوزاري، ، العراق / بغداد ، سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط. 2023.
- 4- باسم علي خريسان، العراق في مؤشر مدركات الفساد العالمي 2021 ، مركز البيان للدراسات والتخطيط. ، بغداد ، دائرة المنظمات غير الحكومية (2022)،
- 5- جويس هوكنز ، قاموس أكسفورد ، بلا طبعة ، أكاديميا للنشر والطباعة ، بيروت ، 2000.
- 6- حسن شحاتة و زينب النجار، معجم المصطلحات التربوية والنفسية، مراجعة : حامد عمار، ط1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة ، 2003
- 7- جارش عادل ، مقارنة معرفية حول التهديدات الامنية الجديدة "، المركز الديمقراطي العربي ، مجلة العلوم السياسية والقانون.
- 8- فليح حسن خاف التنمية والتخطيط الاقتصادي، عالم الكتب الحديث، عمان، 2006.
- 9- فؤاد البستاني، معجم منجد الطلاب، ط 8 ، منشورات المطبعة الكاثوليكية، بيروت ، 1966.
- 10- محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي ، معجم مختار الصحاح ، ط ١ ، دار صادر، بيروت ، 2008.

رابعا : الأبحاث والتقارير

- 1- إبراهيم حربي إبراهيم . الأنعكاسات السياسية لظاهرة غسيل الاموال الدولية في العراق بعد عام 2003، جامعة النهريين. مجلة قضايا سياسية. العدد 76. 2024.
- 2- إبراهيم حربي إبراهيم ، الأنعكاسات السياسية المخدرات الدولية في العراق بعد عام 2003، جامعة المستنصرية. المجلة السياسية والدولية . العدد 59 ، 2024 .

- 3- احمد عبد العزيز عبد العزيز ، مسببات تنامي جرائم الخطف وأثارها على المجتمع العراقي دراسة وصفية تحليلية، جامعة الموصل. آداب الرفادين - عدد خاص. مؤتمر كلية الاداب العلمي الرابع العدد (4/ 47) 2007
- 4- اسراء علاء الدين نوري، الإرهاب والفساد في العراق : الواقع وسياسات مكافحة ،جامعة النهريين كلية العلوم السياسية ،، مجلة قضايا سياسية، العدد59 ، 2019 .
- 5- بن مرزوق عنتره و الكر محمد ، البعد الالكتروني للسياسة الامنية الجزائرية في مكافحة الارهاب ، الجزائر ، جامعة باتنة 1 ، لخضر ، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 38، 2018.
- 6- بهلول تقي الدين. التهديدات الأمنية اللاتماثلية من الفواعل المسلحة من غير الدول إلى حالة الدولة الفاشلة، الجزائر ،جامعة باتنة 1 ، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، السنة التاسعة ، المجلد9 ، العدد 1، بيروت ، 2024.
- 7- جمال داود سلمان، تأثير هجرة الكفاءات العراقية على التنمية الاقتصادية، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية: المجلد 15 العدد 1 ، 2023
- 8- جمهورية العراق، رئاسة الوزراء، جهاز مكافحة الارهاب، الاستراتيجية العراقية لمكافحة الارهاب: 2015-2020
- 9- حاكم ناصر حسين الخاقاني و مرتضى مظفر سهر ، الملامح المكانية لظاهرة المخدرات في مدينة الناصرية وتأثيراتها وسبل معالجتها لعام 2018 من وجهة نظر جغرافية ، جامعة ذي قار ، مجلة كلية التربية للعلوم الانسانية ،مجلد 9، العدد ، 3 ، 2019
- 10- حسين عليوي المفرجي و ضحى مهند الحمداني، داعش في العراق :بين فشل الدولة المدنية والسياسة الحكومية الأمنية،(د راسة تحليلية)، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، الجامعة العراقية،المجلد 1، العدد 3، 2019،
- 11- حمد جاسم محمد الخزرجي واخرون، " تداعيات الارهاب السياسية والاجتماعية على الشباب في العراق بعد عام 2003 ، جامعة النهريين. مجلة قضايا سياسية. العدد 72. 2023
- 12- حنان يونس حافظ و عبد الزهرة فيصل يونس، واقع الفقر في العراق ... التحديات والمقترحات ، الجامعة المستنصرية ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، المجلد 21، العدد 76، 2023
- 13- خالد كاظم أبو دوح، التهديدات الأمنية . أوراق السياسات الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية . مركز البحوث الأمنية . جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2022.
- 14- ربا صاحب عبد و صلاح مهدي هادي الشمري ، ديناميكة الامن المخاطر والتهديدات التي تواجه الامن الوطني العراقي بعد العام 2010 ، معهد العلمين للدراسات العليا ، النجف الاشرف ، مجلة المعهد ، 2024.
- 15- سعد جبار السوداني، هجرة الكفاءات العراقية... أسبابها ومعالجتها)، الجامعة المستنصرية. ، كلية القانون، مجلة الحقوق، مجلد 10 العدد 15، 2012،
- 16- سند وليد سعيد، أثر الإرهاب على الأمن الوطني العراقي، كلية القانون والعلوم السياسية - جامعة ديالى ،العراق. مجلة العلوم القانونية والسياسية ، المجلد السابع – العدد الثاني ، 2018
- 17- صلاح حسن فالح الربيعي ، الفساد و الجريمة المنظمة، وزارة الداخلية العراقية مكتب المفتش العام مديرية التدريب والتطوير مركز البحوث والدراسات، مجلة هيئة النزاهة ، بحوث قانونية ، اب ، 2011.
- 18- صلاح مهدي هادي وزيد محمد علي إسماعيل، الامن السيبراني كمرتكز جديد في الاستراتيجية العراقية، العراق ، بغداد ، جامعة النهريين كلية العلوم السياسية ، مجلة قضايا سياسية المجلد 12، العدد 62 (30 أيلول 2020)
- 19- عبد الوهاب القصاب ، الحرب اللامتماثلة ، نمط متجدد من أنماط الحروب نظرة في أدراك الولايات المتحدة للحرب اللامتماثلة، ورقة قدمت إلى المؤتمر السابع لمركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، بغداد، 2002.
- 20- عدنان عياض العجيلي التباين المكاني لمؤشري التنمية المستدامة (البطالة والفقر) في العراق لسنة 2021 ، جامعة البصرة ،مركز دراسات البصرة والخليج العربي، مجلة دراسات البصرة، المجلد 51، العدد 1994، 2024 .
- 21- علي طاهر الحمود، مكافحة الفساد في العراق أوراق سياساتية، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، 2023 .
- 22- علاء عبد الرزاق، الاتجار بالبشر في العراق: الآثار الانسانية والابعاد الاجتماعية ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية / جامعة بغداد، مجلة دراسات دولية ، العدد الرابع والتسعون، 2023
- 23- عيسى الصمادي، إستراتيجية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود: غسيل الأموال أنموذجاً، كلية الحقوق - جامعة عجلون الوطنية ، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية العدد 9، 2022.
- 24- محمد مجيد حسين، التحديات وآليات تعزيز الامن الوطني العراقي : ، مجلة الدراسات المستدامة . العراق ، بغداد، الجمعية العلمية للدراسات التربوية المستدامة، السنة 6 ، المجلد 6 ، العدد 3، ملحق 1، 2024.
- 25- مصطفى ابراهيم سلمان، الامن السيبراني وأثره في الأمن الوطني العراقي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة ديالى، المجلد العاشر، العدد الأول، 2021.

- 26- منذر سليمان، نحوه اعادة صياغة مفهوم الامن القومي العربي ومرتكزاته، نشرة كنعان (فلسطين) السنة الثامنة، العدد 1544 ، ايار، 2008.
- 27- نهلة التميمي، تأثير المخدرات على الامن الوطني العراقي، مجلة النهرين، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، بغداد، العدد الثالث، اب، 2017.
- 28- نورا علي إبراهيم معروف وآخرون، التحديات الأمنية اللاتماثلية وانعكاساتها على دول مجموعة الخمس G5 بالساحل الأفريقي كلية الدراسات الأفريقية العليا، جامعة القاهرة مجلة الدراسات الأفريقية . مجلد 45، العدد 4، جزء 1، 2023.
- 29- نيبال عز الدين حميل ، تأثير انضمام العناصر الأجنبية إلى التنظيمات الإرهابية على الاستقرار في الشرق الأوسط ، جامعة السويس ، مجلة السياسة والاقتصاد العدد 18 ، مجلد 19 ، 2023.
- 30- ياسر خالد بركات، الفساد الاداري: ومفهومه ومظاهره واسبابه، مجلة النبا، العدد80، 2006، بغداد،
- 31- ياسمين حسن سعيد ، التحديات السيبرانية واثرها على الاستقرار المالي في العراق التحديات والحلول ، بغداد ، الجامعة المستنصرية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية – عدد خاص بندوة قسم الدراسات الاقتصادية الموسومة: متطلبات الاقتصاد الرقمي في تحقيق اقتصاد عراقي مستدام ، العدد 12 ، المجلد 2 ، 2025
- 32- ياسمين حسن سعيد الكليدار الفساد الإداري والمالي في العراق بعد عام 2003 أهم المشاكل والحلول ، الجامعة المستنصرية ، كلية الادارة والاقتصاد، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، مجلد 23 عدد 84 ، 2025،
- 33- يونس سلام جعفر الغريبوي و تأميم محمد سلوم الجبوري ، هجرة الكفاءات العلمية العراقية وإمكانية استفادة العراق من التجربة الهندية ، مجلة كلية دجلة الجامعة، دراسات إقتصادية وإدارية ومالية ومصرفية ومحاسبية . المجلد (6) العدد (1) كانون الثاني 2، 2023.
- 34- يونس شميل عجيل و إبراهيم حربي إبراهيم ، الآثار الانعكاسية لسياسة الارهاب الدولية في العراق بعد عام : 2003 التحديات والحلول، جامعة الشرطة كلية التربية للبنات ، مجلة أور للعلوم الإنسانية العدد (4) ، 2025،

خامسا : المصادر الأجنبية :

1- oxford advanced learner's dictionary, university press, 2005

سادسا : المقالات من شبكة الانترنت

- 1- إبراهيم حربي إبراهيم، ياسمين حسن سعيد ، تحديات هجرة الكفاءات العراقية بعد عام 2003 آليات والحلول ، مؤتمر جامعة جيهان - المؤتمر الدولي الرابع في الاطر القانونية والسياسية للحكومة الرشيدة نشر على الموقع الالكتروني بتاريخ 4 / 7 / 2024، شوهدة بتاريخ ، https://eprints.cihanuniversity.edu.iq/id/eprint/3251/1/Conf_LIR23_04-07-2024.pdf ، ص 52 ، 8/28/2025
- 2- الجزيرة مباشر العبادي: الحشد الشعبي هيئة رسمية تتبع القوات المسلحة نشر بتاريخ ، بتاريخ 23 / 6 / 2015 شوهدة بتاريخ، 8/20/2024 <https://www.ajmubasher.net/news/miscellaneous>
- 3- السومرية ، تجارة الأعضاء البشرية في العراق: تحذيرات من تناميها ، ، نشر على الموقع الالكتروني السومرية ، بتاريخ 14 / 12 / 2022 شوهدة بتاريخ 23 / 6 / 2025 " <https://www.alsumaria.tv/news/> .
- 4- شبكة الساعة ، دراسة تكشف معدل البطالة في العراق منذ 2003 ولغاية 2022 ، نشر على شبكة الساعة ، بتاريخ 5 / 9 / 2023 شوهدة بتاريخ، 8/7/2024 " <https://alssaa.com/post/show/19794>